Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثالث، 2025

إصلاحات دعم المحروقات: التجارب الدولية وكيفية الاستفادة منها في ليبيا

ليلى ميلاد محمد التليادي [1*]، رباب ميلاد علي علي [2]
[2،1] قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

[*]البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): lailamilad@gmail.com

Fuel Subsidy Reforms: International Experiences and How to Benefit from Them in Libya

Laila Milad Mohamed Attelyadi [1*],Rabab Milad Ali [2]
[1,3] Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Libya

Received: 19-04-2025; Accepted: 22-06-2025; Published: 27-07-2025

الملخص

تعد قضية دعم المحروقات من القضايا الاقتصادية الحساسة في ليبيا، حيث يشكل الدعم عبئًا ماليًا كبيرًا على الميزانية العامة، ويؤثر على استدامة الاقتصاد الوطني. يهدف هذا البحث إلى تحليل دور إصلاحات دعم المحروقات في تحسين الأداء الاقتصادي الليبي، من خلال استعراض التجارب الدولية في هذا المجال، خاصة تجارب دول نفطية مشابهة مثل السعودية، الكويت، الإمارات، إيران، وإندونيسيا، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لدعم المحروقات في ليبيا، وتوصل البحث إلى أن الاستمرار في سياسات دعم المحروقات الحالية يؤدي إلى زيادة العجز المالي وتشجيع الإفراط في استهلاك الطاقة، كما أنه يساهم في عدم العدالة الاجتماعية بسبب استفادة الفئات الغنية بشكل أكبر من الفئات الفقيرة. كما أوضح البحث أن رفع الدعم قد يؤدي إلى تحديات اجتماعية كبيرة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في البلاد. ومع ذلك، أثبتت التجارب الدولية أن تطبيق إصلاحات تدريجية، مدعومة ببرامج تعويضية مثل الدعم النقدي المباشر للأسر ذات الدخل المنخفض، يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار الاقتصادي وحماية الفئات الضعيفة، كما تشير النتائج إلى أن تحرير أسعار الوقود تدريجيًا وربطها بالأسعار العالمية، يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي المستدام في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت التجارب الدولية أن حملات التوعية العامة والسياسات الحكومية الشفافة تسهم في تقليل المقاومة الاجتماعية لإصلاحات الدعم. بناءً على هذه النتائج، يقدم البحث توصيات بضرورة تنفيذ إصلاحات تدريجية مدروسة، وتوفير برامج حماية اجتماعية، مع التركيز على الاستثمار في الطاقة النظيفة لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: دعم المحروقات، اصلاح الدعم، التجارب الدولية.

Abstract

The issue of fuel subsidies is one of the most sensitive economic challenges in Libya, as subsidies represent a significant financial burden on the state budget and affect the sustainability of the national economy. This study aims to analyze the role of fuel subsidy reforms in improving Libya's economic performance by reviewing international experiences

in this field, particularly those of similar oil-producing countries such as Saudi Arabia, Kuwait, the United Arab Emirates, Iran, and Indonesia. The research adopts a descriptive-analytical approach to assess the economic and social impacts of fuel subsidies in Libya. The findings indicate that maintaining the current subsidy policies leads to an increase in fiscal deficits and encourages excessive energy consumption, while also contributing to social inequality, since wealthier groups benefit more than poorer segments. Moreover, the study highlights that lifting subsidies may pose major social challenges, especially given the difficult economic conditions in the country. However, international experiences have demonstrated that gradual reforms, supported by compensatory measures such as direct cash transfers to low-income households, can help balance economic stability goals with the protection of vulnerable groups. The results further suggest that gradually liberalizing fuel prices and linking them to global market rates can foster sustainable economic growth in Libya. In addition, international evidence shows that public awareness campaigns and transparent government policies play a key role in reducing social resistance to subsidy reforms. Based on these results, the study recommends implementing carefully planned gradual reforms, ensuring social protection programs, and prioritizing investment in clean energy to enhance economic efficiency and achieve sustainable development.

Keywords: fuel subsidies, subsidy reform, international experiences**.**

مقدمة

ظل دعم الطاقة في العديد من دول العالم، يمثل سياسة جوهرية ضمن سياسة الانفاق الحكومي، والذي يُعول عليه تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية؛ إلا إنه مع توسع الدول في سياسات الدعم، قد شكل ضغطا متزايدا على ميزانيات الدول، والتشوهات في الأسعار، وسوء تخصيص الموارد، كما شجع وبدون قصد على الهدر في موارد الطاقة بسب سوء الاستهلاك، وما ترتب على ذلك من أثار بيئية خطيرة بسبب ارتفاع الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري، بما يهدد الحياة على كوكب الأرض، وهو ما قد دفع الدول والهيئات والمؤسسات الاقتصادية الدولية نحو ضرورة القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح دعم المحروقات من أجل الحد من أثاره الاقتصادية والبيئية.

تعد قضية اصلاح دعم الطاقة من القضايا التي اكتسبت أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة لارتباطها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعمل الحكومات في الوقت الحالي على إصلاح سياسات الدعم الحكومي وخاصة الموجهة للمحروقات، لجعلها أكثر استدامة بما يخدم النمو، وذلك بتوجيهها لصالح الفقراء والفئات الأكثر عوزا؛ غير أن تحقيق هذا الأمر على أرض الواقع لم يكن يسيرا على الدول، خاصة تلك التي توسعت في الدعم الحكومي الشمولي، وفي هذا السياق تعتبر ليبيا من الدول التي سارت في خطى الدعم الحكومي طيلة العقود السابقة، إذ تخصص مبالغ مالية كبيرة لهذه السياسة، وهو ما أثر سلبا على استدامة المالية العامة والتوازنات المالية الداخلية والخارجية. (Tara, L. Sharma, S. 2024, p277)

أولا: مشكلة البحث

إن الخلل في إدارة قضية الدعم، والتي تقر بإن أفقر السكان بنسبة (20%) من السكان لا يحصلون سوى على (17%) فقط من دعم الوقود، وفي المقابل يحصل أغنى السكان بنسبة (20%) من السكان على نحو (34%) من دعم الوقود حول العالم، ويبدو أن العديد من الدول بدأت مؤخراً تلتفت للآثار السلبية لدعم الوقود، وقد نجحت عدة دول في تضييق الفجوة من الأسعار المحلية والأسعار العالمية، لذا فإن اصلاح الدعم له أثار جيدة على البيئة والاقتصاد الوطني، ويوفر انخفاض أسعار البترول فرصة لصانعوا السياسات والباحثين للاستفادة من تجارب الدول التي طبقت بالفعل بعض الإصلاحات، وحققت تقدم في برنامج اصلاح دعم الطاقة على نطاق عالمي، لأن انخفاض أسعار البترول يقلل من الاضطرابات العامة، والمعارضة

الشعبية التي تعد واحدة من العقبات الأساسية لإصلاح الدعم في البلدان المختلفة، وينبغي على الحكومات بشكل سريع أن تستبدل دعم الوقود، ببرامج وسياسات اجتماعية، وتحويلات نقدية، وعمل استثمارات إنتاجية تعود بالنفع على الفقراء الخاسرين من اصلاح دعم الوقود (إيمان عوض، 2022، ص3).

يشهد الاقتصاد الليبي تحديات عديدة منذ الأحداث السياسية التي حدثت في 2011، مما جعل إصلاحات دعم المحروقات جزءًا لا يتجزأ من النقاش الاقتصادي الحالي، إذ يمثل دعم الوقود في ليبيا عبئًا كبيرًا على الميزانية العامة، ويتطلب توجيهًا حكيمًا نحو إصلاحات مالية واقتصادية مستدامة، حيث تشكل المحروقات أحد أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها ليبيا في دعم اقتصادها الوطني، وقد شهدت البلاد العديد من التحديات الاقتصادية بعد الثورة الليبية عام 2011، بما في ذلك انخفاض إيرادات النفط، وضعف الإيرادات العامة، وزيادة الاعتماد على الدعم الحكومي للسلع الأساسية، بما في ذلك المحروقات. دعم الوقود في ليبيا تاريخيًا كان يُستخدم كأداة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لكنه الآن يمثل عبئًا على الميزانية الحكومية.

تعد قضية دعم المحروقات إحدى القضايا الاقتصادية الحساسة التي تتأثر بها الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء. يشكل دعم المحروقات في ليبيا جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية، إذ تهدف الحكومة من خلاله إلى تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومع ذلك، فإن هذه السياسات تواجه تحديات متزايدة نتيجة الانخفاض في أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع المالية، وكما تشير بيانات تقرير ديوان المحاسبة للأعوام من (2018-2022) أن قيمة الانفاق على دعم المحروقات هي أكبر قيمة على الاطلاق من بين كل أنواع النفقات الأخرى، ويوضح الجدول التالي إجمالي الموارد النفطية وقيمة دعم المحروقات على النحو التالي:

جدول (1) دعم المحروقات نسبة إلى إجمالي الموارد النفطية أعوام (2018-2022) بالمليار دينار.

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي موارد الدولة النفطية	31,014	31,550	8,777	119,876	215,109
قيمة الدعم	**4,200**	**4,200**	**3,400**	**22,506**	**82,007**

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة، إصدارات من عام 2019 حتى عام 2023

ومن ثم فإن الوضع الحالي يتطلب تطبيق إصلاحات هيكلية شاملة لدعم المحروقات بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد، وتتسم إصلاحات دعم الوقود بأنها عملية معقدة تتطلب التنسيق بين جوانب اقتصادية واجتماعية عدة، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل دور هذه الإصلاحات على الاقتصاد الليبي بعمق، مستندة إلى تجارب دول أخرى نجحت في تنفيذ إصلاحات مشابهة.

ثانيا: أسئلة البحث

يرتكز البحث الحالي على تساؤل واحد رئيس وهو:

- إلى أي مدى يمكن أن تُسهم إصلاحات دعم المحروقات في تحسين الأداء الاقتصادي الليبي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي:

1-ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لدعم المحروقات على الاقتصاد الليبي؟

2-ما هي العوامل التي تعيق تنفيذ إصلاحات دعم المحروقات في ليبيا؟

3-ما هي التجارب الدولية الأكثر ملاءمة لليبيا في إصلاح دعم المحروقات؟

ثالثا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى استعراض دور إصلاحات دعم المحروقات على الأداء الاقتصادي في ليبيا، وكيف يمكن لهذه الإصلاحات أن تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يستعرض البحث بعض التجارب الدولية لمواجهة هذه التحديات، وتستخلص منها دروسًا لليبيا، ويمكن صياغة أهداف البحث كما يلي:

1-التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لدعم المحروقات على الاقتصاد الليبي.

2-التطرق إلى المعيقات التي من شأنها أن تحول دون تنفيذ إصلاحات دعم المحروقات في ليبيا.

3-التعرف على بعض التجارب الدولية التي قامت بعملية اصلاح دعم المحروقات بنجاح من أجل الاستفادة منها.

4-التطرق إلى الآليات التي يمكن أن تسهم في تنفيذ اصلاح دعم المحروقات في ليبيا.

رابعا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لدعم المحروقات لتقليل الأعباء على الميزانية العامة وتحقيق عدالة توزيع الموارد وتحقيق وصول الدعم لمستحقيه من الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان في دولة ليبيا.

خامسا: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التركيز على جمع المعلومات من مصادر مختلفة من الكتب والمقالات ومواقع الانترنت وتقارير المنظمات الدولية ذات العلاقة بموضوع اصلاح دعم المحروقات، وتجارب بعض الدول واستنباط الدروس المستفادة من هذه التجارب وإمكانيه تطبيقها في ليبيا.

سادسا: حدود البحث

1-الحدود الموضوعية: يركز البحث على اصلاحات دعم المحروقات فقط ولن يتم التطرق لأنواع الدعم الحكومية الاخرى.

2-الحدود المكانية: ركز البحث على اختيار عينة من الدول التي قامت بإصلاحات ناجحة وفعالة في دعم المحروقات ودراسة امكانيه تطبيق هذه التجارب على ليبيا، حيث تم التركيز على كل من (السعودية-الكويت-الإمارات-إيران-إندونيسيا) باعتبارها دول نفطية مشابه لدولة ليبيا.

3-الحدود الزمنية: اقتصرت الحدود الزمنية على البيانات الخاصة بدعم المحروقات في الفترة (2018-2022).

سابعا: الدراسات والبحوث السابقة

1-دراسة (الشيماء حجاج، 2020) بعنوان: "أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول ".

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على أهم التجارب الدولية في إصلاح منظومة الدعم، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب، والتعرف على حجم قطاع الطاقة في مصر ومنظومة الدعم الخاص به، وقد افترضت الدراسة بأنه توجد علاقة إيجابية بين إلغاء دعم الطاقة وبين كل من معدلات النمو الاقتصادي المصري والاستدامة البيئية ومعدلات التضخم، واعتمدت الدراسة على استخدام منهجية التحليل الاحصائي والنماذج الخطية من أجل قياس وتحليل النماذج الخاصة بالمتغيرات بأسلوب الانحدار المتعدد.

- توصلت الدراسة إلى أن التجارب الدولية تدرج عملية إلغاء دعم الطاقة، ويصاحبها بعض التعويضات باتباع خطوات معينة لتصحيح منظومة الدعم والتي تتضمن وضع خطة طويلة الأجل لإصلاح قطاع الطاقة.
- توصلت الدراسة إلى أهمية زيادة الشفافية ونشر الوعي عن إجراءات وحجم الدعم داخل الموازنة، وأن تتلاءم الزيادات التدريجية في أسعار الطاقة مع قدرات المستهلكين.
- أثبتت النماذج صحة فرضية الدراسة حيث أوضحت وجود علاقة موجبة بين حجم دعم الطاقة وحجم العجز، في حين أن العلاقة سالبة بين حجم دعم الطاقة ومعدلات النمو، والعلاقة بين إلغاء دعم الطاقة ومعدل التضخم فكانت علاقة موجبة حيث أنه كلما زاد الدعم بحوالي (1%) فإن معدل التضخم سينخفض بحوالي (2,47%).

2-دراسة (سمير لعيسوف، 2021) بعنوان: " سياسة دعم الطاقة في الجزائر ".

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع وخصائص منظومة الدعم والتحويلات الاجتماعية في الجزائر، وتحليل مختلف آليات سياسة دعم الطاقة في الجزائر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسببها، أيضا تقييم أهم الاجراءات الاصلاحية في سبيل ترشيد دعم الطاقة في الجزائر، والاستفادة من التجارب الدولية والدراسات السابقة وتوصيات صندوق النقد الدولي في مجال دعم الطاقة في الجزائر.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة سياسة دعم الطاقة الحالية في الجزائر وآثارها الاقتصادية ومدى استجابتها لمعايير العدالة الاجتماعية، ومن ثَم التوصل إلى نتائج تفيد عملية إصلاح دعم الطاقة والتخفيف من آثارها، كما استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي في قياس العلاقة بين المتغيرات، حيث افترضت الدراسة بأن سياسة دعم الطاقة في الجزائر بشكلها الحالي تؤدي إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية مما يبرز الاتجاه نحو إصلاحها

- توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي لدعم الطاقة على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة دعم الطاقة بـ (1%) ستؤدي إلى خفض النمو بـ (0.37%) ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال القنوات التي تؤثر بها سياسة دعم الطاقة سلبا على النمو الاقتصادي، كمساهمة الدعم في إحجام القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة وتقويض قدراته التنافسية.
- توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لإيرادات الموارد النفطية على النمو الاقتصادي، أي أن زيادة معدل إيرادات الموارد النفطية بـ (1%) ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ (0.04%)، فمداخيل قطاع الموارد النفطية تساهم في دعم القطاعات الإنتاجية وتوسيع قاعدة الاقتصاد المحلي لدول العينة، كما تساهم في تنشيط عمليات التبادل التجاري والرفع من المستويات المعيشية للسكان.

3-دراسة (ماجد أبو النجا، 2022) بعنوان: " أثار اصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموقف العالمي تجاه قضية دعم الطاقة، وانعكاساتها الاقتصادية والبيئية، ومبررات التوجه العالمي نحو ضرورة قيام حكومات الدول بإجراء إصلاحات على دعم الطاقة، وكذلك التعرف على التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة، وتقييمها اقتصاديا واجتماعيا.

واعتمدت الدراسة على استخدام منهج البحث العلمي بطريقتي الاستدلال الاستقرائية والاستنباطية، وذلك ابتداء بعملية الاستقراء التي تتم من خلال الاطلاع على الأدبيات الاقتصادية والتقارير الدولية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة التجربة المصرية في اصلاح دعم الطاقة في ضوء نتائج التجارب الدولية الناجحة.

- توصلت الدراسة إلى أن توسع الدول في دعم الطاقة أسفر عن العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تمثلت في تفاقم الاختلال في المالية العامة في العديد من الدول، وانخفاض النمو، والاستخدام المفرط وغير الكفء في الطاقة، وما صاحب ذلك من أثار بيئية تهدد

الحياة على الأرض، وتحول الانفاق العام في غير صالح الفقراء، بما ينطوي على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية.

- بينت الدراسة أن إجراء إصلاحات على دعم الطاقة لم يكن بالأمر اليسير، بسبب مواجهة المنتفعين من الدعم من ناحية، ورفض الفئات متوسطي ومحدودي الدخل من ناحية أخري لما يسببه إصلاح الدعم من أثار تضخمية؛ إلا أن العديد من التجارب الدولية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه المعوقات، لاتباع الدول سياسات اعتمدت على الإصلاح التدريجي، وقوة وشفافية الحكومات.

4-دراسة (Aldubyan, M., & Gasim, A. 2021) بعنوان: " إصلاح أسعار الطاقة في المملكة العربية السعودية: نمذجة التأثيرات الاقتصادية والبيئية".

"Energy price reform in Saudi Arabia: Modeling the economic and environmental impacts and understanding the demand response".

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية والبيئية لإصلاح أسعار الطاقة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تأثير هذه الإصلاحات على الطلب على البنزين والكهرباء السكنية، وتحليل استجابة الطلب نتيجة التغيرات السعرية.

واعتمدت الدراسة على استخدام نموذج السلاسل الزمنية الهيكلية (Harvey's Structural Time Series Model) لتقدير الطلب على البنزين والكهرباء السكنية. كما أجرت تحليلًا لآثار الرفاهية باستخدام أسلوب التوازن الجزئي لتقدير مكاسب أو خسائر الرفاهية الناتجة عن الإصلاحات السعرية.

- أظهرت الدراسة أن الطلب على البنزين والكهرباء السكنية في المملكة غير مرن تجاه الأسعار والدخل، حيث كانت مرونة السعر والدخل للبنزين والكهرباء منخفضة على المدى القصير والطويل.
- بينت الدراسة أن الإصلاحات السعرية في عام 2018 أدت إلى مكاسب رفاهية بلغت 8.8 مليار ريال سعودي للبنزين و3.8 مليار ريال سعودي للكهرباء السكنية سنويًا.
- بينت النتائج أن الإصلاحات ساهمت في تخفيض استهلاك البنزين والكهرباء، مما أسهم في تحقيق فوائد بيئية بتقليل الانبعاثات الكربونية، كما أن الحكومة السعودية استفادت من زيادة الإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة، مع توفير دعم للأسر ذات الدخل المنخفض من خلال حساب المواطن.

5-دراسة (Ozili, P. K., & Obiora, K. 2023) بعنوان: " آثار رفع الدعم عن الوقود على الاقتصاد النيجيري".

" Implications of Fuel Subsidy Removal on the Nigerian Economy".

هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية الكلية والجزئية لإزالة دعم الوقود في نيجيريا في عام 2023. وتقدم الدراسة تحليلاً للآثار الإيجابية والسلبية على الاقتصاد النيجيري والمجتمع بشكل عام.

واستخدمت الدراسة منهجية تحليل الخطاب (Discourse Analysis) لتقديم رؤية معمقة حول التأثيرات الاقتصادية الكلية (الماكرو) والجزئية (الميكرو) لإزالة دعم الوقود. واعتمدت على البيانات المتاحة والمناقشات الاقتصادية القائمة لتحليل الآثار المختلفة.

- أظهرت الدراسة أن تحرير الموارد المالية التي يمكن استثمارها في تطوير البنية التحتية العامة وتخفيض العجز في الميزانية وزيادة الفائض المحتمل في المستقبل وتعزيز التوظيف وتقوية سعر الصرف.
- بينت الدراسة انخفاض النمو الاقتصادي على المدى القصير، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية.
- بينت النتائج أن من الآثار السلبية لرفع الدعم ارتفاع مستويات الفقر والبطالة في القطاع غير الرسمي، وزيادة الجريمة والتهريب الاجتماعي، إلا أن الآثار الإيجابية تتمثل في أن تسعير السوق

سيحدد أسعار الوقود مما يقلل من الفساد، مع زيادة المنافسة في قطاع الوقود وتنشيط المصافي المحلية.

الإطار النظري للبحث

تمهيد:

برزت في الآونة الأخيرة قضية إصلاح دعم الطاقة كأحد أهم القضايا اثارة للجدل، وذلك بعدما حذرت العديد من الدراسات والمؤسسات الاقتصادية الدولية من التداعيات التي قد تنشأ جراء استمرار الحكومات في دعم المحروقات، مما دفع نحو خلق توجه عالمي بضرورة قيام الدول باتخاذ إجراءات من أجل إصلاح دعم المحروقات، وتتمثل مبررات التوجه العالمي لإصلاح دعم المحروقات في أن ما يوجه لدعم المحروقات يمكن أن يتم توجيهه لمساعدة الفقراء ذوي الدخل المنخفض، أو نحو المناطق المهمشة من البنية التحتية، والتحفيز نحو استخدام مصادر الطاقة النظيفة لتحقيق منافع بيئية (Sovacool, B. K, 2017, p 150).

يُعد دعم المحروقات هو أحد السياسات الاقتصادية الحيوية التي تعتمد عليها العديد من الدول النفطية، بما في ذلك ليبيا. يشمل هذا الدعم دعم أسعار الوقود والمحروقات مما له تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الكلي، من حيث الاستدامة المالية، التأثيرات الاجتماعية، والبيئية.

أولا: ماهية ومفهوم دعم الطاقة

غالبا ما يوصف مفهوم الدعم بأنه شيء صعب تعريفه، وينعكس ذلك في التعاريف المختلفة المستخدمة، حيث يمكن تعريف الدعم على المستوى العام بأنه أي مساعدة من الحكومة نقدية أو عينية للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة عنه أي تعويض مقابله، ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي.

فيعرف الدعم بأنه تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق، أو تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر. (بسام فتوح، لورا القطيري، 2012، ص11)

ويعرف دعم الطاقة بأنه هو الذي يتألف من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين، وينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين، أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي، وينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين، أو بمعنى أخر هو (الفجوة السعرية) وتعني الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات بعض الأسعار المرجعية، مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استرداد تكلفة الإنتاج. (محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، 2014، ص1)

ثانيا: نظرة عامة على دعم المحروقات في ليبيا

دعم المحروقات في ليبيا له جذور عميقة، حيث اعتمدت الحكومات الليبية، منذ اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي، على تقديم الدعم كوسيلة لتوزيع الثروة النفطية بين المواطنين. تعتبر ليبيا من بين أعلى الدول في العالم من حيث حجم الدعم الذي تقدمه للوقود، ما أدى إلى تكاليف مالية ضخمة تتحملها الدولة سنويًا.

تشير تقارير البنك الدولي (2020) إلى أن ليبيا تنفق ما يقارب (15%) من ناتجها المحلي الإجمالي على دعم الوقود، مما يضع ضغطًا هائلًا على الميزانية العامة ويقلل من القدرة على توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة والبنية التحتية (World Bank, 2020).

منذ اكتشاف النفط في ليبيا، أصبح دعم المحروقات من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة. تهدف هذه السياسات إلى تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، لكنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تحديات

اقتصادية كبيرة. في السنوات الأخيرة، أصبحت قضية إصلاح دعم المحروقات في ليبيا مسألة محورية نتيجة للضغوط المالية التي تواجهها البلاد، خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية.

ودعم المحروقات في ليبيا يشمل مجموعة واسعة من المنتجات البترولية، بما في ذلك البنزين، الديزل، وغاز الطهي. يتم بيع هذه المنتجات بأسعار منخفضة للغاية مقارنة بالسوق العالمي، مما يجعل ليبيا واحدة من الدول التي تتمتع بأدنى أسعار الوقود في العالم. ورغم أن هذه الأسعار المنخفضة تحظى بشعبية لدى المواطنين، إلا أنها تمثل عبئًا كبيرًا على الميزانية العامة.

ثالثا: الآثار السلبية لدعم المحروقات على الاقتصاد الليبي

توجد العديد من الآثار السلبية لدعم المحروقات على الاقتصاد الليبي، منها:

أ- تآكل الميزانية العامة:

إن الإنفاق الكبير على دعم المحروقات يؤدي إلى تآكل الميزانية العامة ويعوق الحكومة عن القيام ببرامج تنموية واستثمارية مهمة، حيث يتم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية تكاليف دعم الوقود، بدلاً من استخدامه لتحسين البنية التحتية أو تنويع الاقتصاد.

ب- التوزيع غير العادل:

تشير العديد من الدراسات، بما في ذلك دراسة (Coady et al. 2017)، إلى أن دعم المحروقات يستفيد منه بشكل غير متناسب الفئات الأكثر ثراءً، وهذه الفئات تستخدم المزيد من الوقود، في حين أن الفئات الأكثر فقرا تستفيد بنسبة أقل من هذا الدعم، مما يزيد من عدم المساواة.

ج- تهريب الوقود:

نظرًا لانخفاض أسعار الوقود في ليبيا مقارنة بالدول المجاورة، أصبح تهريب الوقود مشكلة كبيرة. يتم تهريب كميات كبيرة من الوقود إلى دول مجاورة مثل تونس والجزائر، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة. بحسب تقرير البنك الدولي (2019)، يتم تهريب حوالي (30%) من الوقود المدعوم خارج ليبيا، مما يزيد من الأعباء الاقتصادية. (Coady et al. 2017)

يؤكد على ذلك ديوان المحاسبة الصادر في أكتوبر 2023 بأن هناك أخطار تهدد سياسة دعم المحروقات المطبقة ومنها ما يلي:

1-اهدار المال العام: إن توفر الوقود بشكل شبه مجاني سوف يترتب عليه الإسراف والتبديد داخل الدولة، ويسمح لبعض الأفراد بتهريبه خارج الدولة.

2-استنزاف مقدرات الدولة: انتشار ظاهرة التهريب التي تتم بالتواطؤ بين مؤسسات محلية وجهات دولية وما يرتبط بذلك من تزوير وثائق البيع (الوهمية) والمتاجرة به (غير المشروعة) في عدد كبير من مناطق الدولة.

3-عدم العدالة في توزيع الموارد: حرمان المواطنين بعدد من المناطق داخل الدولة من نيل حصتهم من الوقود المدعم، وتلبية احتياجاته من السوق السوداء والتي راجت في الآونة الأخيرة بسبب استحواذ فئة قليلة على الوقود المخصص لمناطقهم.

4-توقف المشروعات الإنتاجية في المناطق المحرومة: ينتج عن شح الوقود في المناطق المحرومة توقف المشاريع الإنتاجية والصناعية التي تحقق التنمية في تلك المناطق (ديوان المحاسبة، 2023، ص42).

رابعا: التحديات التي تواجه اصلاح دعم المحروقات في ليبيا

توجد العديد من التحديات التي قد تواجه ليبيا في تنفيذ إصلاحات دعم المحروقات، والتي تتطلب استراتيجيات خاصة للتعامل معها، من أهم هذه التحديات:

1-الاستقرار السياسي: يعتمد نجاح أي إصلاح اقتصادي على وجود استقرار سياسي قوي، وهذا ما يمثل تحديًا كبيرًا في ليبيا التي تعاني من انقسامات سياسية حادة.

2-المقاومة الاجتماعية: رفع الدعم عن الوقود قد يواجه مقاومة شعبية، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها المواطنون. لذا من المهم توفير تعويضات مالية مباشرة للفئات الأكثر تضررًا.
3-البنية التحتية للطاقة: يجب أن تترافق الإصلاحات مع تحسينات في البنية التحتية لقطاع الطاقة لضمان تحقيق أقصى استفادة من تحرير الأسعار وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.
4-العبء المالي على الحكومة: دعم المحروقات يمثل عبئًا ماليًا كبيرًا على الحكومة الليبية، مما يقلل من قدرتها على تخصيص الموارد في قطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم، فإن تكلفة الدعم غير المستدام تؤدي إلى تفاقم العجز المالي وتعوق النمو الاقتصادي.
5-الإفراط في استهلاك الطاقة: الدعم السخي للوقود يشجع على استهلاك غير مستدام للطاقة، مما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية وزيادة الانبعاثات البيئية أن الدعم المفرط يمكن أن يفاقم مشاكل الاستدامة البيئية ويزيد من الطلب على الموارد الطبيعية.
6-الإصلاحات في دعم المحروقات قد تؤدي إلى زيادة الأسعار، مما يؤثر سلبًا على الأسر ذات الدخل المنخفض. كما أن تأثير هذه الإصلاحات على الفئات الضعيفة قد يتطلب دعمًا إضافيًا لضمان حماية المجتمع. (Philip. G, Daniella. E, 2017, p4)

خامسا: مبررات التوجه نحو إصلاح دعم الطاقة

إضافة إلى المخاطر التي تنشأ جراء استمرار الدول في تقديم الدعم للمحروقات، والتي ساعدت على خلق توجه عالمي بضرورة اتباع الدول لإصلاحات دعم الطاقة، فإن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى أن إصلاح دعم المحروقات يمكن أن يؤدي الي تحقيق العديد من الأثار الايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تمثل مبررا أخر لتوجه الدول نحو إجراء الاصلاحات لدعم المحروقات، ومن هذه الأثار ما يلي:

أ-الأثر الاقتصادي:

-إزالة التشوهات في أسعار الطاقة وكفاءة استخدامها: إن اتباع الدول لسياسات إصلاح دعم المحروقات هي بمثابة خطوة أولى نحو تسعير صحيح لمنتجات الطاقة على نحو يعكس التكلفة الحقيقية والكاملة لاستخدام منتجات الطاقة (نفقة الإنتاج كنفقة مباشرة، نفقات حماية البيئة من التلوث كنفقة غير مباشرة) التي يتكبدها المجتمع والبيئة، وتشير الدراسات إلى أن إصلاح دعم المحروقات يمكن أن يؤدي إلى إصلاح أسعار الطاقة وتحسين النمو على المدي الطويل، وذلك من خلال تحسين إنتاجية رأس المال والابتكارات التكنولوجية والقدرات التنافسية الدولية، والحد من كثافة استخدام الطاقة، حيث تشير التجارب الدولية إلى أن إصلاح دعم الطاقة قد أسفر عن انخفاض في الاستخدام، فضلا عن استخدامها بكفاءة (ماجد أبو النجا، 2022، ص610).

-تعزيز القدرة التنافسية: يتحدد تأثير إصلاح دعم المحروقات على القدرة التنافسية في الأجل القصير وفق كثافة استخدام النفط في القطاعات وتغير أسعار النفط في الدول المنافسة، حيث يؤدي إصلاح الدعم إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، ويتفاوت هذا الأثر من قطاع إلى أخر حسب كثافة استخدامه لمنتجات البترول، ويتوقف مدى تأثر القدرات التنافسية بزيادة أسعار النفط على التغير في أسعار المحروقات في الدول المنافسة في نفس السوق، فإذا ما قامت كل الدول بإجراء إصلاحات على دعم المحروقات واستجابة الأسعار المحلية لارتفاع الأسعار العالمية، فالأثر سيكون واحد في جميع الدول، ويكون ارتفاع الأسعار هو أقل العوامل تأثيرا على القدرة التنافسية، وتبقى العوامل الأخرى (انخفاض الأجور، أسعار المدخلات الأخرى، الجودة وتكنولوجيا الإنتاج ... الخ) هي الأكثر تأثيرا في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمي، كما يمكن الحد من ارتفاع الأسعار الدولية على القدرة التنافسية من خلال اتباع سياسات مالية ملائمة تعتمد على الوفورات المالية المتحققة من إصلاح الدعم (Clements, B. Hong-Sang J. and Sanjeev G, 2012, p 220).

ب-الأثر الاجتماعي:

-خفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز النمو الاقتصادي: يمكن أن يؤدي إصلاح دعم المحروقات إلى إعطاء دفعة قوية للنمو والحد من الفقر وانعدام المساواة، فإن إعادة تخصيص الموارد التي يحررها الدعم باتجاه زيادة الإنفاق العام الإنتاجي يمكن أن يساعد على إعطاء دفعة للنمو في الأجل الطويل، علاوة على ذلك فإن إصلاح دعم المحروقات إذا اقترن بشبكة جيدة للأمان الاجتماعي وزيادة في الإنفاق لصالح الفقراء، سيؤدي ذلك إلى تحسينات كبيرة في رفاهة الفئات منخفضة الدخل على المدى الطويل، كما يمكن أن يُسهم إصلاح الدعم في خفض عجز الموازنة العامة وأسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار، وتحول الانفاق العام نحو قطاعات أخري كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وكذلك زيادة الانفاق لتطوير البنية التحتية، والبحث والتطوير، بما يعزز النمو الاقتصادي (الشيماء حجاج، 2020، ص53).

ج-الأثر البيئي:

-الحد من الانبعاثات الدفيئة والتغيرات المناخية: حيث تساهم إصلاحات دعم المحروقات في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وإفادة صحة ورفاهة الإنسان، ويشير تقرير الأمم المتحدة حول التغييرات المناخية إلى أن اصلاح دعم الطاقة سيؤدي إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة (13%)، وثاني أكسيد الكبريت والملوثات الأخرى بنسبة (15%) من إجمالي الغازات الدفيئة على مستوى العالم، وتتضح أهمية إصلاح دعم الطاقة إذا ما علمنا أن المبلغ الذي يوجهه العالم لدعم الطاقة، يحتاج العالم أربعة أضعاف هذا المبلغ لمساعدة الدول الفقيرة لمواجهة أزمة تغير المناخ الناتج عن الافراط في استخدام الطاقة ولاسيما الطاقة التقليدية، ويساوي ذلك المبلغ أربعة أضعاف المبلغ المطلوب لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة أزمة المناخ، وهو الأمر الذي يمثل إحدى النقاط الشائكة في المؤتمر العالمي حول المناخ (تقرير الأمم المتحدة حول المناخ، 2021).

سادسا: تأثيرات إصلاح دعم المحروقات في ليبيا

توجد العديد من التأثيرات والفوائد الاقتصادية حال إصلاح دعم المحروقات في ليبيا، منها:

1-تقليل العجز المالي: رفع الدعم سيساهم في تقليل الضغط المالي على الدولة، مما يسمح بزيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

2-تحفيز النمو الاقتصادي: تحرير أسعار الوقود يمكن أن يحفز على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة وتحسين كفاءة الاستهلاك المحلي.

3-تعزيز كفاءة استخدام الموارد: تقديم أسعار أكثر واقعية للوقود يشجع على تقليل الاستهلاك المفرط وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

سابعا: العقبات التي تواجه اصلاح دعم المحروقات

لا يبدو أن اصلاح دعم الوقود اختيار واضح اقتصاديا وبيئيا بالنسبة للحكومات، وتشير الدراسات التي قامت بها الحكومات والمؤسسات الدولية ان عقبات الإصلاح تتركز في المشاكل السياسية، فحتى الحكومات التي لها مصلحة في اصلاح دعم الوقود تواجه مشاكل متعلقة بالقبول العام، والمصالح الخاصة والقدرات المؤسسية، ومن أهم هذه العقبات ما يلي:

1-المعارضة الشعبية:

يخلق الدعم منافع واضحة للأفراد الذين يستهلكون الوقود، وبالتالي يؤدى رفع الدعم الى تأثير سلبي مباشر على القوة الشرائية لأفراد المجتمع، وفي المقابل تكون منافع اصلاح الدعم للوقود غير مباشرة، مثل زيادة استثمار البنية التحتية أو خفض الدين العام، والذي يخلق فوائد أقل وضوحاً وتحتاج إلى وقت لتعود بالنفع على الأفراد.

2-المصالح الخاصة:

يمثل أصحاب المصالح الخاصة عائقاً لإصلاح دعم الوقود، فعلى الرغم من التكلفة الاجمالية المرتفعة على المجتمع، إلا أنه تستفيد بعض جماعات المصالح من دعم الوقود مثال ذلك استفادة المزارعين من

انخفاض أسعار السولار، إذ يستخدم السولار في الجرارات وماكينات الري، لذا من منطلق المصلحة الذاتية، كثيرا ما تعارض جماعات المصالح اصلاح دعم الوقود، لأن هناك مستفيدين بشكل مباشر من ذلك الدعم، فهؤلاء لديهم حوافز قوية لمعارضة الإصلاحات ما لم تقدم الحكومة لهم تعويضات كافية عن خسائرهم، فإذا نجحت هذه المجموعات في تنظيم قوة ضغط على الحكومات سوف يكون لها دور مؤثر في المجتمع.

3-القدرة التنافسية:

تمثل القدرة المؤسسية المنخفضة للدولة ثالث المشاكل السياسية التي تعوق اصلاح دعم الوقود، وهي قدرة الحكومة على التنفيذ الفعال لمجموعة من السياسات العامة التي قد تكون بدائل أقل تكلفة لدعم الوقود، وتلبي الأهداف المرجوة من الرعاية الاجتماعية، وأسهل هذه البدائل هي التحويلات النقدية، فبدلاً من تخفيض أسعار الوقود من خلال الدعم، ويمكن للحكومة تقديم تحويلات نقدية مباشرة للأفراد، فإذا كانت الحكومة قادرة على تنفيذ برنامج التحويلات النقدية فإنها يمكن أن تتجنب الأثار المشوهة للدعم، وفي نفس الوقت تقدم مزايا واضحة لأفراد المجتمع.

4-ضعف الأوضاع الاقتصادية الكلية:

تقل مقاومة أفراد المجتمع لإصلاح الدعم عندما يكون معدل النمو الاقتصادي مرتفع ومستوى التضخم منخفض، وذلك لأن حدوث زيادات في أسعار الوقود سيترتب عليها زيادة معدلات التضخم، والذي يؤدى إلى حدوث زيادات أكبر في الأسعار والأجور، وكذلك حدوث تقلب كبير في الأسعار المحلية نتيجة لتطورات الأسعار الدولية، بالإضافة إلى مخاوف بشأن القدرة التنافسية الدولية للقطاعات كثيفة الاستخدام للوقود، بالإضافة إلى جانب الأثر السلبي على الفقراء. (cheon, A. et al, 2014, pp 377-379)

ثامنا: التجارب الدولية المستفادة لليبيا

تُعَد الدول النفطية من بين أكثر الدول التي تعتمد على دعم الوقود لتخفيف الأعباء على مواطنيها، لكن في ظل الضغوط المالية والتحديات الاقتصادية، أصبح من الضروري تنفيذ إصلاحات للتخلص من الآثار السلبية لهذا الدعم على الموازنة العامة وكفاءة الاقتصاد. في هذا البحث، سنستعرض تجارب دول نفطية في إصلاح دعم المحروقات والدروس التي يمكن أن تستفيد منها ليبيا في هذا المجال.

لقد أدت الإصلاحات الناجحة في البلدان النامية إلى تحقيق وفورات كبيرة في الإنفاق العام وزيادة الدعم للقطاعات الاجتماعية، فبين يناير 2015 ومايو 2020، نفذت (53) دولة على الأقل نوعًا ما من إصلاحات دعم مستهلكي الوقود الأحفوري أو زادت الضرائب على الوقود الأحفوري، مما دعا العديد من البلدان إلى إعادة تأسيس دعم الطاقة للمستهلكين، ومع ذلك، فقد لوحظت أمثلة حديثة للإصلاحات أو الإصلاحات المخطط لها في العديد من الاقتصادات الناشئة، وفي أغلب الحالات، كانت هذه الإصلاحات استجابة لشروط القروض التي يفرضها صندوق النقد الدولي، الذي يشجع على إصلاح دعم الوقود الأحفوري المخطط له بعناية. (L.Tara, S. Sharma, 2024, p279)

1-التجربة السعودية:

في ضوء "رؤية 2030"، قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ إصلاحات في دعم الوقود، حيث رفعت أسعار الوقود تدريجيًا وطبقت برنامج "حساب المواطن" لتعويض الأسر ذات الدخل المنخفض. أظهرت هذه الإصلاحات نتائج إيجابية، من بينها تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. هذه الإجراءات ساعدت في تخفيف العبء المالي مع الحفاظ على استقرار اجتماعي نسبي .(Bouzarovski & Petrova, 2015)

2-التجربة الكويتية:

رفعت الكويت أسعار الوقود بنسبة (40%) في عام (2016) لتقليل العجز في الميزانية، وعلى الرغم من الاحتجاجات الأولية، فقد تم تخفيف الأثر الاجتماعي من خلال تعويضات مالية موجهة إلى الأسر محدودة الدخل وحملات توعية عامة حول أهمية هذه الإصلاحات، فالتجربة الكويتية توضح أهمية التواصل الحكومي مع الجمهور وتوفير بدائل تعويضية (Cheon & Urpelainen, 2013).

3-التجربة الإماراتية:

قررت الإمارات في عام (2010) تحرير تدريجي لأسعار المحروقات وربطها بالأسعار العالمية، وهذه الخطوة أتاحت تحسين الكفاءة الاقتصادية، تقليل التهريب، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، كما استثمرت الإمارات في تطوير وسائل النقل العام كبديل للمواطنين، وهذا النموذج يمثل خطوة جريئة نحو تحرير الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وهناك عدد من المشروعات الخاصة باستخدام الطاقة البديلة في عدد من مناحي الحياة، بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء بهدف توفير حوالي (7%) من احتياجات أبو ظبي من الكهرباء (محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، 2014، ص51).

4-التجربة الإيرانية:

قامت إيران بإصلاح دعم الوقود من خلال تقديم تحويلات نقدية مباشرة لجميع المواطنين بدلاً من دعم الوقود المباشر. ورغم التحديات المرتبطة بالتضخم، إلا أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتوجيه الدعم بشكل أفضل، في عام 2010، استبدلت إيران دعم الوقود بتحويلات نقدية شهرية لجميع المواطنين. هذه السياسة ساهمت في تقليل الدعم، لكن واجهت تحديات كبيرة مثل التضخم والضغط على العملة المحلية. ورغم ذلك، كانت تجربة تحويل الدعم النقدي ناجحة في توجيه المساعدات بشكل أفضل إلى المستحقين (Beaton & Lontoh, 2010).

5-التجربة الإندونيسية:

نفذت الحكومة إصلاحات تدريجية لدعم المحروقات بدءًا من عام 2005، تم تحويل جزء من الدعم إلى برامج مساعدات اجتماعية ودعم نقدي مباشر للفئات الفقيرة. ساعدت هذه الإصلاحات في تقليل العبء المالي على الحكومة وتحسين الأداء الاقتصادي، كما شهدت إندونيسيا تحسنًا في الاستثمار في قطاعات الطاقة البديلة نتيجة تحرير أسعار الوقود. (Sdralevich et al., 2014)

تاسعا: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يمكن لليبيا الاستفادة من هذه التجارب التي قامت بها بعض هذه الدول التي تم ذكرها من خلال ما يلي:

من نموذج السعودية يمكن لليبيا الاستفادة من خلال تطبيق دعم نقدي مباشر للأسر المحتاجة، مما يضمن تحقيق استقرار اجتماعي ويقلل من الهدر والفساد.

من نموذج دولة الكويت يمكن أن تستفيد ليبيا من هذه التجربة من خلال:

- ضرورة توفير تعويضات مالية موجهة إلى الأسر المتضررة.
- إطلاق حملات توعية لشرح أهمية الإصلاحات وضرورة تقليل الاعتماد على دعم الوقود.

من نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن تستفيد ليبيا من هذه التجربة من خلال:

- تحرير أسعار الوقود تدريجيًا وربطها بالأسعار العالمية، مما سيساهم في تقليل التهريب وسوء الاستخدام.
- تطوير بنية تحتية للنقل العام لتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة وتوفير بدائل اقتصادية.

من نموذج دولة إيران يمكن أن تستفيد ليبيا من هذه التجربة من خلال:

- تقديم دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر حاجة.
- ضرورة مرافقة سياسات مكافحة التضخم وحماية قيمة العملة لتجنب الأثر السلبي لرفع الدعم.

من نموذج دولة إندونيسيا يمكن أن تستفيد ليبيا من هذه التجربة من خلال:

- **التحول نحو الدعم النقدي المباشر:** يمكن لليبيا تطبيق نظام مشابه لدعم الأسر المحتاجة مع رفع أسعار الوقود تدريجيًا.
- **تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة:** رفع الدعم يمكن أن يوجه الاستثمارات نحو مجالات أكثر استدامة.

الخلاصة

إصلاحات دعم المحروقات تعد خطوة ضرورية لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي في ليبيا، لكنها تتطلب تنفيذًا تدريجيًا مدعومًا بسياسات اجتماعية واقتصادية لحماية الفئات الأكثر تضررًا، إصلاحات وتعتبر خطوة ضرورية لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، لكنها تتطلب تنفيذًا حذرًا وشاملاً يأخذ في الاعتبار التحديات السياسية والاجتماعية القائمة، وتوجد تجارب الدول الأخرى في هذا المجال تقدم نماذج قابلة للتطبيق في ليبيا، مع مراعاة الخصوصية المحلية والتحديات الخاصة بالبلاد، ولقد أظهرت تجارب الدول الأخرى أن إصلاح دعم المحروقات يمثل تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا، لكنه ضروري لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. يمكن لليبيا أن تستفيد من الدروس المستفادة من تجارب دول مثل إندونيسيا وإيران والإمارات، من خلال تطبيق إصلاحات تدريجية تترافق مع دعم نقدي مباشر للأسر ذات الدخل المحدود، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

النتائج التي توصل إليها البحث

في ضوء تناول إصلاحات دعم الوقود من الخلفيات الأدبية والتجارب الدولية التي قامت بعملية اصلاح دعم المحروقات توصل البحث إلى العديد من النتائج، وهي:

العبء المالي الكبير لدعم المحروقات على الميزانية العامة:

يشكل دعم المحروقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الليبي (حوالي 15%)، مما يستنزف الموارد المالية المخصصة للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. هذا يؤدي إلى تفاقم العجز المالي وتآكل الاحتياطيات الحكومية.

التوزيع غير العادل لدعم المحروقات:

يستفيد الأغنياء أكثر من الفقراء من دعم الوقود، حيث تُستهلك كميات أكبر من قبل الفئات الأكثر ثراءً. هذا يؤدي إلى خلل في العدالة الاجتماعية، حيث لا يصل الدعم بشكل فعال إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

التأثير السلبي على البيئة والاستدامة:

يؤدي دعم المحروقات إلى استهلاك مفرط للطاقة وزيادة الانبعاثات الضارة. يساهم الاستمرار في هذه السياسة في تدهور البيئة وزيادة التلوث، ما يجعل الإصلاحات البيئية ضرورية لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق الاستدامة البيئية.

تشجيع التهريب واستنزاف الموارد الوطنية:

انخفاض أسعار الوقود في ليبيا مقارنة بالدول المجاورة أدى إلى تهريب كميات كبيرة من الوقود المدعوم، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة للدولة. حوالي 30% من الوقود المدعوم يتم تهريبه، مما يشكل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد الليبي.

التحديات الاجتماعية والسياسية للإصلاح:

إصلاح دعم المحروقات يمكن أن يواجه مقاومة اجتماعية شديدة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. هذا يتطلب وضع سياسات تعويضية فعالة لضمان عدم تأثر الفئات الضعيفة بشكل سلبي.

الحاجة إلى تطبيق إصلاحات تدريجية ومرنة:

تجارب الدول الأخرى مثل السعودية والكويت والإمارات وإيران أظهرت أن الإصلاحات التدريجية مع تقديم دعم نقدي مباشر للفئات المحتاجة كانت أكثر فعالية في تخفيف الآثار السلبية، وتقليل الاضطرابات الاجتماعية.

أهمية الاستثمار في الطاقة المتجددة:

رفع الدعم عن المحروقات يوفر فرصة للاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة النظيفة، كما فعلت دول مثل الإمارات وإندونيسيا، وهو ما سيساعد في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات المقترحة

بناءً على النتائج التي تصل إليها البحث، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1-تنفيذ رفع تدريجي لأسعار الوقود: عن طريق البدء برفع أسعار الوقود تدريجيًا للحد من الأعباء المالية على الحكومة وتقليل الاستهلاك المفرط، ويجب أن يتم ذلك بشكل تدريجي لتجنب الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.

2-تقديم دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر تضررًا: من خلال تقديم تعويض الفئات ذات الدخل المنخفض بدعم نقدي مباشر كما فعلت دول مثل إيران والسعودية، وهذا من شأنه أن يقلل من الآثار السلبية لإصلاحات رفع الدعم ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي.

3-محاربة التهريب من خلال تعديل الأسعار: ويتم عن طريق تعديل أسعار الوقود وربطها بالأسعار العالمية سيقلل من تهريب الوقود إلى الدول المجاورة، مما سيحافظ على الموارد الوطنية ويقلل من الخسائر المالية.

4-تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة: من خلال تخصيص جزء من الإيرادات التي توفرها الإصلاحات في دعم المحروقات للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية للطاقة. هذا سيعزز الاستدامة البيئية ويوفر فرص عمل جديدة.

5-تحسين كفاءة استخدام الطاقة: عن طريق تشجيع تحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية، ويمكن لليبيا الاستفادة من تجربة الإمارات في هذا المجال لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة والحد من الإفراط في استهلاك الوقود.

6-إطلاق حملات توعية للمجتمع: تنظيم حملات توعية توضح أهمية إصلاح دعم المحروقات والفوائد الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى، وهذا سيساعد في تقليل المقاومة الاجتماعية ويساهم في كسب تأييد الجمهور للإصلاحات.

7-تعزيز الشفافية والحوكمة: تحسين الشفافية في إدارة الموارد النفطية وتطبيق الإصلاحات مع رقابة صارمة لمنع الفساد، ويجب على الحكومة الليبية تعزيز الحوكمة الجيدة لضمان توجيه الأموال التي يتم توفيرها من الإصلاحات نحو القطاعات الأكثر احتياجًا.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبو النجا، ماجد أبو النجا الشرقاوي. (2022). أثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس. كلية الحقوق. جامعة دمياط. مصر. ص ص 603-666.

إسماعيل، محمد. عبد المنعم، هبة. (2014). "إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية". صندوق النقد العربي. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.

حجاج، الشيماء. (2020). أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (21)، العدد الرابع، جامعة 6 أكتوبر، الجيزة، مصر. ص ص 39-76.

عوض، إيمان أحمد. (2022). انخفاض أسعار البترول وإصلاح دعم الوقود-دراسة لتجارب بعض الدول ". مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد الثاني، العدد الثالث، معهد النيل العالي للعلوم التجارية وتكنولوجيا الحاسب بالمنصورة. مصر. ص ص 1-25.

فتوح، بسام. القطيري، لورا. (2012). دعم الطاقة في العالم العربي. تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، المكتب الأقليمي للدول العربية، برنام الأمم المتحدة الإنمائي.

لعيسوف، سمير. (2021). "سياسة دعم الطاقة في الجزائر". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Aldubyan, M., & Gasim, A. (2021). Energy price reform in Saudi Arabia: Modeling the economic and environmental impacts and understanding the demand response. Energy Policy, 148, 111941.

Beaton, C., & Lontoh, L. (2010). Lessons Learned from Indonesia's Attempts to Reform Fossil-Fuel Subsidies. International Institute for Sustainable Development.

Bouzarovski, S., & Petrova, S. (2015). A global perspective on domestic energy deprivation: Overcoming the energy poverty–fuel poverty binary. Energy Research & Social Science, 10, 31-40.

Cheon Andrew, Maureen Lackner, and Johannes Urpelainen. (2015). "Instruments of Political Control: National Oil Companies, Oil Prices, and Petroleum Subsidies." Comparative Political Studies. 48 (3): pp 370-402.

Cheon, A., & Urpelainen, J. (2013). How do competing interest groups influence environmental policy? The case of renewable electricity in industrialized democracies, 1989–2007. Political Studies, 61(4), 874-897.

Clements, B. Hong-Sang J. and Sanjeev)2012). " Real and Distributive Effects of Petroleum Price Liberalization: The Case of Indonesia", The Developing Economies, Vol. 45, No. 2, pp. 22–37.

Coady, D., Parry, I., Sears, L., & Shang, B. (2017). How Large Are Global Fossil Fuel Subsidies? World Development, 91, 11-27.

Ozili, P. K., & Obiora, K. (2023). Implications of fuel subsidy removal on the Nigerian economy. MPRA Paper No. 118798. Munich Personal RePEc Archive.

Philip. G, Daniella. E. (2017). Fossil Fuel Subsidy Reform and the Just Transition: Integrating approaches for complementary outcomes. International Institute for Sustainable Development. Canada.

Sdralevich, C., Sab, R., Zouhar, Y., & Albertin, G. (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. International Monetary Fund.

Sovacool, B. K. (2017). Reviewing, reforming, and rethinking global energy subsidies: towards a political economy research agenda. Ecological Economics, 135, 150-163.

Tara, L. Sharma, S. (2024). 24 Pro-poor fossil fuel subsidy reform. Development CO-operation Report 2024, OECD. pp 276-287.

ثالثا: التقارير:

تقرير الأمم المتحدة حول المناخ. (2021). زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري يهدد أهداف اتفاق باريس المتعلقة بدرجات الحرارة، المنظمة العالمية للأرصاد، جنيف، سويسرا، على الرابط: https://public.wmo.int/ar/media

ديوان المحاسبة الليبي. (2023). التقرير العام لسنة 2022، ليبيا.

ديوان المحاسبة الليبي. إصدارات متعددة لأعوام (2018-2019-2020-2021-2022). ليبيا.

World Bank. (2020). The Impact of Fuel Subsidies on the Libyan Economy.